

الطالب : فراس جاويش

الدكتور المشرف : الدكتور نبيل عودة

الواجب النهائي من المقرر مقدمة للنظم السياسية المقارنة

السؤال الأول: منحت اتفاقية ويستفاليا النظام ما بين الدول في أوروبا شكلاً مغايراً عما كان عليه النظام في العصور الوسطى تجاه تعظيم سيادة الحدود الجغرافية، والحق في تقرير المصير. وبدأ الحديث عن شرعية الدول يأخذ شكلاً واسعاً بعيداً عن الدماء الملكية للأسر الحاكمة أو العهدة الإلهية للقادة والولاة كما كان معمولاً به في السابق. وعليه ما هي مصادر شرعية النظام السياسي تحديداً حسب ماكس ويبر؟ وما تأثير العولمة في مصادر الشرعية هذه؟ بمعنى، هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟

الإجابة :

بعد معاهد ويستفاليا حاولت كل دولة من الدول الأوروبية اتباع نهج معين في إضفاء الشرعية السياسية للدولة الحديثة ومحاولة الابتعاد عن المفاهيم القديمة المتعلقة بالأثر الملكي والديني محاولة في ذلك على خلق مجموعة من المعايير و القيم، و بالتالي خلق هيكل من التصورات، التي لا تكون متناقضة تماماً مع طبيعة مجتمعه ، و يمكنه من خلالها التطرق إلى المشاكل السياسية و إلى معالجتها وأضفاء الشرعية السياسية على نظام الحكم الجديد القائم.

محاولة فصل الدين عن الدولة والذي كان قد تحقق في أواسط القرن السابع عشر كجزء من معاهدة وستفاليا التي أعلنت نهاية الحروب الدينية كان البداية الحقيقية للاعتراف بالحقوق الفردية، وسببا في ذات الوقت في ظهور مخاوف كبيرة من احتمالات قيام الدولة أو النظام السياسي الجديد بالاستيلاء على سلطات الكنيسة ومصادرة حقوق المواطنين

لذلك كان توجه الباحثون و الفلاسفة السياسيون إلى المناداة بضرورة تحديد العلاقة بين سلطات الدولة والمجتمع لمحاولة إيجاد القبول من قبل المجتمع وخلق حاله توافق وشرعية على السلطة الجديدة القائمة .

تعددت النظريات الفلسفية والتعريفات المختلفة بالنسبة للشرعية السياسية لنظام الحكم لكن بالنسبة لماكس ووبر تكون الشرعية علاقة تبادلية بين الحكام والمحكومين، فمقابل طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بتقديم دليل على قدرته على خدمة شعبه. كما أن الشرعية تشير إلى الاعتقاد بالحق في الحكم، بمعنى آخر، يمكن وصف نظام الحكم بأنه شرعي شريطة أن يكون شعبه مستعدًا للإذعان والطاعة.

في ظل التعريف المقدم من ماكس ووبر لشرعية نظام الحكم حدد ثلاثة مصادر مثالية للشرعية، التي تجعل الشعب يتقبل السلطة الحاكمة وقراراتها وتشمل على :

أولاً: التراث والتقاليد

ويقصد به مجموعة التقاليد الدينية والأعراف التقليدية والعشائرية التي تعتمد عليها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين، وذلك انطلاقاً من الدين والتقاليد، أي أن المحكومين قد يقتنعون بمصدر تقليدي للشرعية مثلاً في مرحلة تاريخية معينة، ولكنهم في مرحلة تالية قد لا يقتنعون بهذا المصدر لأسباب عديدة، ومثالنا على ذلك، الحق الإلهي في أوروبا في القرون الوسطى، والذي كان مصدرًا تقليدياً للشرعية تقبله المحكومون لقرون طويلة، ولكنه تعرض للتآكل ثم السقوط النهائي في قرون تالية، وحل محله مصدر آخر للشرعية لا يقبل المحكومون بغيره بديلاً وهو العقلانية القانونية

ثانياً: الزعامة الكارزمية

فيكون الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية، فالقيادات الكارزمية سعت إلى تكريس حكمها وتقويته من خلال تقليدها المناصب السياسية وسيطرتها على المراكز الدولية كافة، إذ أصبحت قراراتها السياسية هي قرارات ذات صيغة فردية لا تخضع بالدرجة الأولى إلى الطرق المؤسسية القانونية في عملية صنع القرارات وإنما تعبر عن شخصه وفكره فقط، الأمر الذي أفقد هذه القيادات شرعيتها في الاستمرار والبقاء، ولكن هذا المصدر للشرعية هو مصدر غير دائم؛ إذ يزول بزوال ذلك القائد وهذا ما لا يخدم النظام السياسي القائم فهو بمثابة مصدرًا شرعياً مؤقتاً.

ثالثاً: العقلانية القانونية

فضمن هذه الشرعية تقوم السلطة على قوانين تعتمد على الدستور وترتبط به، مما يضفي عليها طابع المشروعية، كما أن السيطرة تكون عقلانية عندما لا تتأسس على سمو يتجاوز الواقع المادي أو التقاليد أو على التعلق بشخص وإنما على الطابع العقلاني والفعال للسلطة وهكذا فإن السلطة المشروعة لا تبرر ذاتها بالاستناد إلى مبادئ سامية، وإنما يكفي أن تعطي المؤسسات خياراتها وتصرفاتها صيغة قانونية وتكتسب الطابع القانوني، وعليه فيوجد تطابق بين المبرر السياسي والمشروعية وبين الشرعية والقانون.

يجدر الإشارة إلى أن الشرعية عملية تطويرية بمعنى أنها يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة قابلة للنمو أو التضاؤل، فكثير من النخب الحاكمة قد تستولى على السلطة دون سند من مصادر الشرعية، ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها، وكذلك العكس نجد نظاماً حاكماً يبدأ حكمه وهو مستند إلى شرعية واضحة ولكنه بمرور الوقت قد يفقد هذه الشرعية.

العولمة إذا ما نظر إليها من الجانب السياسي والشرعية السياسية فإنه يقصد بها درجة عالية من التشابك والتعقيد والتداخل في العلاقات الدولية نتيجة التطور غير المسبوق في مجال تقنية الاتصالات، الأمر الذي أدى إلى تداعي الحواجز السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية بين المجتمعات.

لذلك نرى كيف استطاعت العولمة السياسية أن تؤثر في المفهوم الاستراتيجي للدولة والتأثير بشكل مباشر وغير مباشر في مصادر شرعية الدولة ، فانها تؤثر بشدة في علاقاتها مع جميع دول العالم وقبول دول العالم لنظام الحكم والسلطة الحاكمة يجعل العولمة طرفاً جديداً في فرض مجموعة من المصادر الجديدة لشرعنة نظام الحكم متفاعلة بشكل مباشر مع مصادر الشرعية الأخرى للدولة ونظام الحكم .

أن العولمة من شأنها أن تضعف الدولة وشرعيتها بشكل عام حتى تهمشها تماماً كي لا تقف أمامها عائقاً أو عقبة في عملية دمج الشعوب والثقافات التي من شأنها بناء مكان عالمي محدد وجديد يعرف به الدولة العالمية ومازالت الدولة في معترك مع العولمة كي تثبت حضورها ووجودها

وهذا بالتالي يؤدي إلى تغيير أهداف سياستها الخارجية من حين إلى آخر، وذلك في سبيل وضع أهداف تتماشى مع المتطلبات العالمية ومازالت كثير من دول العالم تحاول مضاعفة جهودها لزيادة قوة حضورها السياسي الخارجي، محاولة في الوقت نفسه خلق مجال للنموذ على مستويات عدة منها السياسي والاقتصادي والثقافي يتخطى مجال حدودها الجغرافية معتمدة في ذلك على توظيف معطيات ثورة الاتصالات المعلوماتية التي تستطيع ومن دون مبالغة أن تحول العالم بأسره إلى قرية صغيرة تذوب فيها الثقافات وتمسح فيها الحدود الجغرافية بين الدول نتيجة التطور الرهيب في مجال التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات ففي ظل عصر العولمة ظهر نوع من التداخل في المجال الخارجي والداخلي للدولة الأمر الذي يؤدي إلى تآكل وتقنين مسألة السيادة والشرعية التقليدية الوطنية للدولة.

كما انبثق عن العولمة سياسياً ظهور العديد من المنظمات الدولية، بما فيها: منظمة التجارة العالمية و الأمم المتحدة وظهرت مفاهيم القانون الدولي الجديد كما تعززت على نطاق واسع مفاهيم حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية على المستوى الدولي كل هذا شكل تحدياً واضحاً وخطيراً من شأنه إضعاف دور الدولة وذلك عن طريق إلغاء الحواجز والحدود الدولية بين الدول والتهديد أيضاً إلى أضعاف السيادة الوطنية للدولة .

من الطبيعي أن يكون هذا التآكل متفاوتاً من دولة إلى أخرى وعليه إذا نجد أن الدولة تحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تركز طاقتها وتصب اهتمامها على مجال سياستها الخارجية، وجعلها تتماشى قدر الإمكان مع المتغيرات العالمية في النظام العالمي الجديد لذلك هنا نرى الدور الكبير والقوي للعولمة في خلق مصادر شرعية جديدة للسلطة الحاكمة فالنظام الحاكم في ظل العولمة لم يعد يستمد شرعيته الوطنية من المصادر التقليدية بل أصبح مجبراً على التماشي مع النظام العالمي والخارجي لإيجاد قدم وسط مجموعة كبيرة من المتغيرات السياسية والاقتصادية الاجتماعية التي من الممكن أن تعصف بالنظام السياسي والحكم إذا لم يندمج بشكل مباشر في النظام العالمي الكبير .

لذلك نرى أن الدولة وأنظمة الحكم الحديثة تحاول أن تكون متشبثة بالسياسة الخارجية محاولة صياغتها في أقوى وأرقى صورة ممكنة لإثبات كيانها على الساحة الدولية متخذة بعين الاعتبار كل الظروف والمتغيرات الدولية والعالمية، وكل ذلك في سبيل زيادة حضورها الدولي، وذلك كي تمنحها السياسة الخارجية مناعة حصينة داخلية تمكنها من الصمود في وجه المتغيرات الحديثة التي تتلها العولمة في مختلف أوجهها وخاصة السياسية.